ورقة عمل لمؤتمر:

(إعداد ونشر البحث العلمى وإحداثيات التغيير ودعم الموهوبين)

يُقدمها الباحث

محمود عاطف شهاب الدين

المُدرس المساعد بكلية الإعلام جامعة الأزهر والخبير الإعلامي

﴿بسم الله الذي علّم الإنسان ما لم يكن يعلم وكان فضل الله علينا عظيماً﴾

بدايةً أشكر رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي لإعداد القادة الدكتورة منى عيسى، على الاختيار الموفق لموضوع الملتقى (المؤتمر)، فإعداد ونشر البحث العلمى وإحداثيات التغيير ودعم الموهوبين فكرة قومية وليست فئوية، لأنها سبيل كل راغب في التطوير وعازم على التغيير، كما أشكرها على الدعوة الكريمة للمشاركة، وادعوا الله أن يوفق خُطاها ويُلهمها رشدًا وتيسيرا، والشكر موصول لكل من أثرى هذا الملتقى بورقة بحثية أو شارك بالحضور والمناقشة، فلكم جميعًا تحياتي وتقديري.

وبعد .. فهذه ورقتي المختصرة إليكم بعنوان:

(من واقع الممارسات العملية للبحث العلمي في مصر)

البحث العلمي، هو السبيل الأوحد لتقدم أي دولة، ومصر أعوز الدول إليه، لأنها تملك موردين أساسيين هما: البشري والطبيعي، بالإضافة إلى خصوصية المكان والقضايا، لذلك لو تمكّنا من استثمار البحث العلمي سننطلق إلى مكانة نحن الأحق بها.

ولذا سأتناول واقع بيئة تنفيذ الأبحاث العلمية في مصر ، وهل هي بالفعل مؤهلة للتغيير والتطوير والتنمية؟!، و تعكس حضارة سبعة آلاف سنة نتفاخر بها؟! وذلك في محورين أساسيين:

- **الأول: صور من إشكاليات ممارسة البحث العلمي في مصر**
- **الثاني: سُبل استثمار البحث العلمي لمستقبل أفضل**

أولًا: صور من إشكاليات ممارسة البحث العلمي في مصر

بدايةً .. نتفق أن من إيجابيات هذا البلد العظيم (مصر)، أن بها عقول بحثية رائدة وطاقات علمية لو أحسنا استثمارها لغيّرت الواقع الحالي، وبما إن البحث العلمي له دعائم ثلاث هي:

- المورد البشري متمثلًا في (الأستاذ أو المعلم – الباحث أو الطالب).
- الخطة البحثية والقضايا العلمية.
- البيئة الراعية والمنظمة للبحث العلمي متمثلة في (البيئة العلمية – البيئة الإدارية).

أولًا: على مستوى الموارد البشرية [الأستاذ – الباحث]

يُعاني المورد البشري في البحث العلمي من:

- **افتقاد الباحث والأستاذ لقيمة ما يفعل:** حتى انحصر البحث العلمي في صورة (ماجستير – دكتوراه – أبحاث علمية) مرصوصة على الأرفف، وأضحى البحث العلمي في مصر جهد مهمل وميزانية مهدرة، ومن ثم تحول البحث العلمي من قيمة مجتمعية وعلمية إلى درجة وظيفية يتخطاها الأكاديمي ويحصل بها الباحث على ما يرغب فيه وظيفيًا، وهذا ما جعل مكاتب المساعدة في تنفيذ الأبحاث العلمية تنتشر ، والدرجات العلمية تزداد بلا فائدة مجتمعية محققة، كما أن فقدان القيمة جعل الأستاذ يتجاهل الكفاءة البحثية ثمرة إنتاجه لا قيمة لها.
- **ميزانية البحث العلمي في مصر: الرعاية المادية والمجتمعية للأستاذ والباحث:** الدول المتقدمة تجعل الأستاذ والمعلم رقم (١) في الرعاية المادية والاجتماعية، وسأضرب مثالًا للمقارنة البسيطة، فراتب أعلى أستاذ في مصر ، سواء في التعليم الخاص أو الحكومي لا يتخطى (٢٠٠٠ دولار) وبدل الإشراف على الرسالة العلمية (٧٥ جنيهًا) وتصحيح ورقة إجابة الطالب تصل إلى (٨٠ قرشا)، في الوقت الذي يصل فيه مرتب الأستاذ بكندا حوالي (٦٧ ألف دولار) وعدد ساعات العمل (٤٨ ساعة أسبوعيًا) وأقل راتب تقريبا (٤٥ ألف دولار)، وفي إسرائيل الراتب حوالي (٣٠ ألف دولار)، طبقًا لتقرير الإكونوميست ٢٦ إبريل ٢٠١٦، وهذا ليس على مستوى الجامعة فقط، فالمُعلم في التعليم الأساسي أجره أعلى من الأستاذ الجامعي.
- **ضعف الإمكانات وغياب الأدوات المساعدة:** أدى إلى ضعف في كفاءة الأبحاث العلمية، وانتشار للسرقات العلمية وخروج الأبحاث من التصنيفات الدولية وضعف النشر على المستوى الدولي وغيره.
- **ضعف التأهيل والتدريب الأكاديمي:** حيث قلة الابتعاث العلمي وتنمية المهارات واستثمار القدرات ساهم في تخريج منتج غير مؤهل أكاديميًا وميدانيًا.

- **الانحياز واتباع هوى الأنفس لدى بعض الأكاديميين**: أفقد الباحثين عدالة العلم وهيبة العالم، فأحبط بعضهم وتسلق البعض الآخر.

ثانيًا: على مستوى الخطط البحثية والعلمية

يُعاني البحث العلمي في مصر من:

- **غياب الخطط العلمية**: على المستوى القومي والأكاديمي وغيره، فالعمل البحثي في مصر يتسم بالعشوائية، حيث عدم وجود استراتيجية لتخطيط الأبحاث وإنتاجها.
- **مركزية البحث العلمي في مصر وتقييد الإبداع العلمي:** فالبحث العلمي بمصر محكوم بعقول من يديره لا بقدرات من يُنتجه، والإنتاج العلمي في مصر تُقيده المركزية العلمية وتحكمه في كثير من الأحوال عقول لا تُناسب متطلبات المرحلة.
- **الروتين العلمي في التسجيل والتنفيذ والمتابعة**: فالباحث قد يُنجز بحثه في عام ويُوثقه في ثلاثة أعوام، إضافة إلى التعقيد العلمي وبعض الممارسات الأخرى العلم برئ منها.
- **عدم دراسة واستكشاف سوق الإنتاج العلمي:** جعل الإنتاج غير متوافق وبناء عليه أصبحت الأبحاث العلمية كمًا مهملًا.
- **ضعف التسويق الميداني للأبحاث العلمية وربطها بحاجات القطاعات في الدولة**: سواء كانت حكومية أو خاصة، والربط بين الإنتاج العلمي وحاجة تلك القطاعات، وخاصة تحفيز مسؤولية رجال الأعمال تجاه المجتمع والدولة.
- **تحفيز الاقتباس من الأبحاث الأجنبية دون اعتبار للبيئة المصرية**: وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فتجد التقييم في البحث العلمي قائم على كثرة الاقتباس من الأبحاث الأجنبية، دون النظر لواقع المجتمع المصري وهويته العلمية والثقافية، رغم أن الامتياز الدولي لأي بحث يقوم على (العمق المحلي والفكر الدولي) وخير شاهد نوبل الآداب وغيرها.

ثالثًا: على مستوى البيئة الراعية والمنظمة للبحث العلمي في مصر

- **ضعف الاعتماد على (الكفاءة) في اختيار النظم الإدارية التي تحكم حركة البحث العلمي في مصر**: على مستوى الحكومات والهيئات البحثية والكليات والمعاهد وغيرها، مما قيد الإنتاج العلمي وأعاق التطوير.
- **عدم مواكبة القوانين المنظمة لحركة البحث العلمي مع متطلبات المرحلة:** البيئة البحثية من حيث الأمان والتخطيط والتنفيذ تتطلب إعادة نظر، وينبغي تحويل استراتيجية البحث العلمي من الأمان الوظيفي إلى الأمان المجتمعي.
- **البيئة البحثية في مصر طاردة:** والدليل على ذلك، لو أن باحثين بنفس المستوى أحدهما ظل في مصر والآخر سافر إلى بلد متقدم علميًا أمريكا أو ألمانيا مثلًا، ستجد الفارق بينهما كبير.
- **عدم الاهتمام بثقافة البحث العلمي**: فالمجتمع بين عازف عن المشاركة أو خائف من أن يكون فأر تجارب أو مترقب المتابعة، وهذا دور الدولة مع مؤسسات المجتمع.
- **مادية البحث العلمي بلا مسؤولية مجتمعية:** فانتشار برامج تعليمية خاصة هادفة للمكاسب المادية دون اعتبار لعواقبها أحد عوامل فقدان الثقة في الأبحاث العلمية المصرية، ومثال ذلك، كم جهة تمنح شهادة علمية معتمدة في التخصص الواحد، في الميديا مثلًا عندنا (٥٨) جهة حكومية وخاصة، بالإضافة للشهادات المضروبة في السوق الميداني.

ولدى مثال بسيط:

الهند رغم كونها من دول العالم الثالث تؤكد تجربتها أنها شهدت نموًا سريعا في مجال إنتاج وتطوير التكنولوجيا والبرمجيات، حتي أصبح معظم مدراء شركات التكنولوجيا في أمريكا وأوروبا من الهنود.

ثانيًا: سُبل استثمار البحث العلمي لمستقبل أفضل

ولكي نستثمر البحث العلمي في تطوير السياسات العامة وتنمية مصر ينبغي علينا أن نفعل التالي:

- **وضع استراتيجية قومية لتطوير البحث العلمي**: تشمل (الموارد البشرية – القضايا البحثية – البيئة العلمية والإدارية)، تتغلب على مشكلات الواقع وتبني هيكل واثق للمستقبل، نستطيع تطبيقه وتقويمه وحساب مدى كفاءته في خطة متواصلة لا ترتبط بأشخاص.
- **إنشاء بنك علمي معرفي للاستثمار في النتائج البحثية**: يقوم على الأسهم العلمية الحكومية والخاصة وله صندوق أفكار بحثية ويدعم المشروعات البحثية الوطنية الهادفة.
- **تأسيس مجلس وطني للبحث العلمي في مصر**: يضم الكفاءات المحلية والعالمية على أن تكون رؤيته إلزامية للحكومة وليست استشارية، ويعتمد فكرة الرعاية المعنوية للابداع العلمي ويسعى في تنفيذ المشروعات الإبتكارية.
- **تعزيز ميزانية البحث العلمي وفصلها عن رواتب وميزانيات العاملين والأساتذة**: فالقيمة الفعلية لمصروفات البحث العلمي (ضئيلة)، وتحليل اقتصاديات السوق لتوفير ميزانيات البحث العلمي.
- **تبني الدولة خطة للتغيير الثقافي والمجتمعي حول نمطية صورة البحث العلمي في مصر**، وتعزيز الثقافة العامة بحملات واقعية ونماذج عملية.
- **الربط بين تخطيط السياسات العامة واقتصاد الدولة وحاجة المجتمع بالنتائج البحثية القابلة للتطبيق**، واستغلال القدرات الإبتكارية في تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع.
- **إعداد استراتيجية للتسويق العلمي**: تقوم على المزيج التسويقي وتستطيع المنافسة في السوق الدولية.

وأخيرًا .. لا يسعني في هذا المقام الموقّر إلا أن أشكر حسن استماعكم وطيب مشاركاتكم وعظيم أفكاركم.

(وتقبلوا جميعًا تحياتي وتقديري . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)